مجلة الدراسات القانونية والسياسية

المجلد 08 العدد 02 جوان 2022 | ص ص:285-300

الشراكة كآلية لاستقطاب الاستثمار في الجزائر "مشروع كابيدال نموذج"

Partnership as a mechanism to attract investment in Algeria "CapDEL project as a model"

بن عائشة زكرياء *
جامعة سعيدة د.طاهر مولاي
مخبر الدراسات القانونية المقارنة لجامعة د.مولاي طاهر سعيدة
zakaria.benaicha@univ-saida.dz

بن عيسى احمد
جامعة سعيدة د.طاهر مولاي
maitre.med2012@gmail.com

- تاريخ الإرسال: 2021/10/31 - تاريخ القبول: 2022/05/31 - تاريخ النشر: 2022/06/05

ملخص:

سنتناول في هذه الورقة البحثية مفهوم الشراكة والتعاون الدولي ودورهما في استقطاب الاستثمار والاسس والمبادئ المفترضة لشراكة فعالة بين كل الفاعلين في الخطاب التنموي لأنه صار جليا أن احتياجات المجتمعات كثيرة جدًا ومشاكلها شديدة التعقيد الى درجة ان اي من القطاع العام والخاص لن يتمكن من تلبية تلك الاحتياجات لوحده لذلك وفي هذا الإطار يتوجب على تلك القطاعات المتنوعة التعاون مع بعضها البعض والبحث عن شريك دولي لتحقيق رؤيتها المتمثلة في مجتمع أفضل ومن خلال اتباع مبدأ الشراكة يمكن وصول مختلف الشركاء إلى موارد جديدة لم يكن لهم ان يملكوها من غير العمل مع الاخرين من بينها التمويل والمعلومات والخبرات والمهارات، وسنتناول ايضا في هذه الورقة البحثية مشروع كابدال (التنمية المحلية والديموقراطية التشاركية) الذي يعد ركيزة هذه الورقة البحثية على اعتبار ان هذا المشروع يعد من اهم مظاهر الشراكة الدولية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر وفتح الباب الى جلب استثمارات اخرى وسنقوم بتحديد اهداف هذا المشروع ومجال وكيفية تطبيق هذا المشروع على ارض الواقع. **الكلمات المفتاحية:** الشراكة، الاستثمار، برنامج كابيدال، التنمية، التعاون.

ABSTRACT:

In this paper, we will discuss the project of (CAP DAL)® (Local Development and Participatory Democracy), which is the basis of this paper, considering that this project is one of the most important aspects of the international partnership to

* -المؤلف المرسل:

to operationalize the local development in Algeria and we will define the objectives of this project, and how to demonstrate it on the reality .

we will discuss the concept of partnership and international cooperation and their role in achieving the local development and the foundations and principles assumed for an effective partnership between all actors in the development speech.
keywords: partnership, investment, CAP DAL project, Local Development.

مقدمة:

مع وصول العلاقة بين المواطن الجزائري ومؤسسات الدولة على مختلف المستويات(المحلية والإقليمية والوطنية) حد وصفها ب" أزمة ثقة "وما نتج عنها من عزوف عن تزكيتها في الاستحقاقات المختلفة، كان لابد على السلطات الجزائرية من العمل على تصحيح هذه العلاقة.

وهنا طرحت" الديمقراطية التشاركية "باعتبارها من أهم الوسائل والميكانيزمات المفيدة في هذا المجال خاصة على المستوى المحلي.

وفي إطار مقاربة" استعادة الثقة "بين المواطن والدولة، ثم مقاربة "الحكامة المحلية "عرفت محاولات لإرساء المسعى التشاركي عدة تطورات خاصة مع موجة" الإصلاحات "التي شرعت فيها الجزائر منذ 2011، فأخذت عبارات "الديمقراطية التشاركية "و"مشاركة المواطن" و"المواطنة الفاعلة ..."مكانها الثابت في الخطاب السياسي الرسمي، ثم بدأ التأطير القانوني التدريجي للمقاربة التشاركية من خلال نص قانون البلدية[1] والولاية[2] الذين أكدا على ضرورة استشارة المواطنين في الشأن المحلي، ثم جاء التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016,[3] بدسترة الديمقراطية التشاركية لأول مرة في التاريخ الدستوري للجزائر.

وتفاعلا مع المبادرات الجزائرية في مجال الديمقراطية التشاركية، أبدى العديد من الفاعلين الدوليين استعدادهم لمرافقة المسعى الجزائري والتعاون مع السلطات الجزائرية المركزية والمحلية، وعلى رأسهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) والاتحاد الأوروبي، اللذان أطلقا بالتعاون مع وزارة الداخلية برنامج" دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية "المعروف اختصارا ببرنامج (كابدال) (CapDeL) والذي يسعى إلى ترقية المواطنة النشطة والفعالة القادرة في إطار ديمقراطية تشاركية محلية على الإسهام في تنمية الجماعة المحلية .

ومنذ انطلاقته بداية سنة 2016 يسعى القائمون على برنامج (كابدال) إلى توفير إطار للعمل المشترك لجميع الفاعلين المحليين من نساء وشباب وسلطات محلية ومجتمع مدني وقطاع خاص ... لتمكينهم من تجسيد خطة مشتركة

[1] قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20يونيو 2011 يتعلق بالبلدية , ج.ر رقم 37 , 3 يوليو 2011.

[2] قانون 12-07 مؤرخ في 27 فبراير 2012 ,يتعلق بالولاية , ج.ر 12 الصادرة في 07 مارس 2016

[3] قانون رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري ,ج.ر 17 الصادرة في 07 مارس 2016 ,تنص المادة 15 منه : "...تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية. "

لتنمية إقليمهم .وسيستمر البرنامج كانطلاقة أولية لمدة أربع سنوات ويشمل عشر بلديات فقط تتوزع على مختلف جهات الإقليم الوطني.

إن هذا الموضوع يكتسب أهمية بالغة فهو يعالج واحد من أهم الآليات الرئيسية في النشاط الاقتصادي، خاصة بعد فشل القطاع العام في قيادة قاطرة النمو الاقتصادي وكذلك بعد فشل برامج التنمية التي اعتمد دول النامية وخاصة العربية منها بعد استقلالها الاقتصادي والتي كانت حكرا على القطاع العام مهملة بذلك الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص، وهذا ما انجر عنه عجز الدولة عن تحمل أعباء الإنفاق الاستثماري ما انعكس سلبا على قدرة الدولة في تأمين الخدمات العامة ولاسيما الأساسية منها . واستطاعت الكثير من الدول تخطّي هذه الحالة من خلال اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنى التحتية ذات منفعة عامة، وتنفيذها وإداراتها، وتشكّل الشراكة بين القطاعين العام والخاص السبيل الوحيد لكثير من الاقتصادات خاصة النامية منها، من أجل إنشا ء وإعادة تمويل البنى التحتية بما يخدم التنمية الاقتصادية، فالاقتصاد لا يمكن أن يتطور من دون بنى تحتية التي تعتبر أكثر من ضرورية لأي اقتصاد حديث، من أهمّها نذكر خدمات الطاقة الكهربائية وشبكات الاتصالات المواكبة لتطورات العصر، ومحطات الصرف الصحي والطرق والجسور والمياه، وغيرها – . ومما لاشك فيه أنّ الاستثمار في البنى التحتية يؤدي دورا رئيسا في تحفيز نمو الناتج المحلي وتطوير الاقتصاد وتأمين نموه المستدام. فمشاريع البنى التحتية تسهم في إيجاد الأرضية المناسبة لاستقطاب الاستثمارات وخلق فرص عمل عديدة في القطاعات جميعا ولكل الطبقات الاجتماعية على اختلافها.

ونظرا لأن هذا البرنامج لا يزال في بداياته، فإنه يبقى مبهما بالنسبة للكثير من المواطنين خاصة في البلديات التي لم يشملها، ولأن (كابدال) أحد أكبر المبادرات في مجال الإصلاحات المتعلقة بالمشاركة على مستوى الجماعات المحلية وعلى ضوء حتمية تشخيص هذه العلاقة فان البحث الحالي سيحاول الاجابة على التساؤل التالي: ما مدى تاثير الشراكة والتعاون الدولي في استقطاب الاستثمار ؟ وهل يمكن القول ان مشروع كابيدال حقق التنمية المحلية المطلوبة ؟

للاجابة على هذاه الاشكالية اتبعنا المنهج الوصفي لانه يتوافق مع هذا النوع من الدراسة من تحديد الشراكة ومقوماتها وصولا الى برنامج كابيدال كنموذج تطبيقي واضفنا المنهج التحليلي من اجل تحليل مواد الاتفاقية والقوانين المنضمة للهذا البرنامج.

قسمنا الدراسة الى مبحثين خصصنا المبحث الاول لماهية الشراكة والتعاون الدولي ورد فيه التعريف بالشراكة والتعاون الدولي مبررات اللجوء الى الشراكة والتعاون وصولا الى انواع واهداف هذه الشراكة اما المبحث الثاني فخصصناه الى التعريف بمشروع كابيدال واهدافه ونطاقه والنتائج المترتبة عنه .

المبحث الأول: الإطار النظري للشراكة والتعاون الدولي

قبل الحديث عن مشروع كابيدال ودوره في استقطاب الاستثمار المحلي والدولي على حد سواء، كان لزاما علينا التطرق إلى عموميات حول الشراكة، نتحدث عن ماهية الشراكة والتعاون الدولي في المطلب الأول، وصولا الى مبررات والغاية من اللجوء إليها، وتبيان أشكالها في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة والتعاون الدولي .

لقد شهد مفهوم الشراكة والتعاون الدولي عدة تعاريف غير واضحة وغير محددة لمفهومهما وهذا نظرا لاختلاف مجالات الدراسة وتنوع الأطروحات المعتمدة في التحليل , إلا أننا حاولنا تحديد ولو بصورة قريبة تعريف شامل كالذي جاءت به فدرالية الشبكات الأوروبية للشراكة.

الفرع الأول: تعريف الشراكة.

إن مفهوم الشراكة قديم جدا حيث تكلم عنه العديد من الاقتصاديين فمنهم الذي عرفها" أنها عبارة عن حقل واسع من الألفاظ الغير واضحة، ومن الناحية القانونية قد تكون انعكاسا محفزا في حالة الاستقلال التام المعتمد على نوع جديد من التسيير " [1]

والشراكة هي مجموعة من العلاقات التي تهدف إلى تحقيق أهداف المؤسسات الملتزمة بعقد التعاون مهما كانت نوعية الأهداف (تنمية تكنولوجيا معينة, وحدة إنتاج, شبكة توزيع)

تهدف الشراكة إلى تحقيق امتيازات متبادلة بغض النظر عن تساوي أطراف التعاقد، ويؤكد في هذا الشأن إن الشراكة تتعلق بالعلاقات التي تتم بين المؤسسات غير التنافسية فيما بينها فيما يخص نفس المنتجات أو الخدمات." [2]

فالشراكة هي التزام مؤسستين أو أكثر على استغلال موارد مشتركة لتنفيذ مشاريع أو أنشطة معينة واقتسام العائدات.

ومهما اختلفت التعاريف بخصوص علاقات الشراكة إلا أن هذه الأخيرة تشكل بديلا لعلاقات السوق بحيث تستفيد المؤسسات الملتزمة بعقود الشراكة بعلاقات تفضيلية فيما يخص التبادلات التي تتعلق بمشاريع الشراكة.

وقد اختلفت التعاريف الشراكة بين القطاع العمومي والخاص حيث عرفت من قبل العالم سنة 1994 في مجال التعليم كما يلي ":الشراكة هي التغيير في مفهوم وأدوار المسئولين في المؤسسات المتشاركة "وقد أعطيت الشراكة مفهوم التعاون والتضامن على أن يكون هناك احترام بين الشركاء ومن خلال مفهومها تظهر لنا خمسة مبادئ للشراكة تتمثل في:

[1] M.boisclair et l. dallaire . les defis du partenariat dans les administrations publiques . presse de l'université de quebec .canada 2008 p9.

[2] مونيس نادية تحت اشراف د.مختاري فيصل مذكرة تخرج ماستر تخصص اقتصاد عمومي تحت عنوان الشراكة قطاع عام خاص. تلمسان في 2014.ص.10

1- يجب أن يتوفر العمل على مبدأ المصلحة المتبادلة لتكون شراكة الشركاء قابلة للحياة، من البداية، إنشاء مصدر من الفائدة لمختلف الأطراف.

2- مبدأ الشراكة المتساوية، وهذا فيما يخص شراكة العلاقات تكون متساوية، وليس هرمية.

3- مبدأ حرية الأطراف أن يتفق جميع الأطراف من تلقاء نفسهم وتكون لهم الحرية في العمل.

4- مبدأ التعاون بين شركاء الاتفاقية هو مشروع مشترك ومنه من المنطقي أنه هناك دعم والتبادلات ذات مغزى بين الشركاء.

5- مبدأ التطور بين الشركاء من خلال التقييم المستمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تغييرات أو إنهاء اتفاقية تعاون ناجحة .

كما ذكرنا سابقا فمفهوم الشراكة قد عرف عدة تغيرات على حسب ما يشهده العالم من تغيرات اقتصادية واختلاف المجالات المدروسة.

فقد عرفت الشراكة رسميا من طرف فدرالية الشبكات الأوروبية للشراكة كما يلي" :الشراكة هي عبارة عن تقنية للتطوير والتنظيم تجمع المشتركين بواسطة عقد يركز على هدف مشترك خلال فترة التعاون المحددة، والتشارك باحترام فيما بينهم عن طريق معارفهم وخبراتهم."

ومن هذا التعريف يتبين ما يلي:

-الشراكة هي تقنية للتطور والتنظيم :هذا يعني أن الشراكة كغيرها من أشكال التوزيع تلاحظ في إقليم معين من خلال أثر لعلاقات اقتصادية، المعنيين بالشراكة يتشاركون ويتلاءمون مع تكنولوجيات المتبادلة بينهم فيما يخص التسيير من اجل تحقيق علاقة متوازنة.

-الشراكة هي تبادل المعارف والخبرات :وهنا نرى أن الشراكة تتأسس على ما يعرف بالتبادل حيث كل مشترك يستفيد ويفيد، أي تحقيق الاتصالات المثالية بين المشاركين.

-الشراكة تفرض شكل من التفاهم :لقد بينا أن الشراكة تتضمن تبادل المعارف والخبرات إذ لابد أن يكون هذا التبادل المثالي الذي يكون فيه من الضروري أن تجمع هذه المعارف والخبرات من اجل تحقيق المهارات.

-الشراكة تقود لتطور المتبادل :وهنا تتجمع مختلف مركبات تعريف الشراكة، للوصول إلى حالة مثالية لكل الأطراف عن طريق الخبرات من اجل الاستفادة والإفادة ما يعرف بالإخصاب المتقاطع للشراكة . [1]

نلاحظ مما سبق أن مفهوم الشراكة حديث النشأة وطرح كأحد المفاهيم المؤثرة في عمليات التنمية لكن مفهوم الشراكة ، يختلط به مفاهيم أخرى لها علاقة به، إلا أن دلالة كل مفهوم تختلف عن الآخر فنجد المشاركة participation ، التعاونcoopération ، أو التنسيق coordination

[1] M.kahn * frenchise et partenariat* developer ou integrer un reseau d'enereigne en commerce organique independent .dunod paris 5eme edition 2009 p133-135.

إذن الشراكة هي:اقتراب تنموي، يتضمن علاقة تكامل، بين قدرات وإمكانات طرفين أو أكثر تتجه لتحقيق أهداف محددة، وفي إطار من المساواة بين الأطراف لتعظيم المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف، وفي إطار احترام كل طرف للآخر، وتوزيع الأدوار وتحمل المسؤوليات بقدر كبير من الشفافية.

الفرع الثاني: تعريف التعاون الدولي.

هو مصطلح يطلق على الجهود المبذولة بين دول العالم من أجل تحقيق مصلحة الدول المتعاونة وفي سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

كما يمكن للتعاون الدولي أن يتم على مستوى الأفراد بين الدول والمجتمعات والأعراق المختلفة إضافة إلى المنظمات الحكومية والغير حكومية بشكل عام التعاون الدولي يتم بصفة رسمية عبر الاتفاقيات والمعاهدات البينية أو الدولية كما يمكن أن يتجسد في المساعدات الإنسانية والتحركات المشتركة يعد هذا المبدأ من القواعد الأساسية التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة وتدعو إلى تحقيقها.

ومن أهم مجالات التعاون الدولي والذي تقوم عليه دراستنا هو التعاون الاقتصادي وهو أحد أهم أشكال التعاون ويعني التعاون على المستوى الاقتصادي والتجاري والمالي قصد تحقيق التنمية الاقتصادية عبر إجراءات مشتركة ومحددة .ويتضمن التعاون الاقتصادي توقيع الاتفاقيات من أجل رفع مستوى التبادل التجاري بين الدول أو الحصول على القروض والهبات والدفعات المالية إضافة إلى تحرير التجارة ورفع الحواجز الجمركية وتحقيق الأمن الاقتصادي من خلال مكافحة التهريب والجريمة الاقتصادية.

المطلب الثاني: صور الشراكة ومبررات اللجوء إليها.

ان مفهوم الشراكة يشهد تطورا متزايدا لما فيها من مميزات بالنسبة للشركاء، واعتبر حل وجيه لما جاء عائقا في طريق تنمية المؤسسات ومشاركتها في تطوير الاقتصاد الوطني لأي دولة كانت، ومن هنا تتعدد الأسباب والدوافع للقيام بالشراكة كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية.[1]

الفرع الأول : دوافع ومبررات الشراكة:

في عالم الاقتصاد لا وجود لإستراتيجية إلا ولها دوافعها ومبررات دفعتها إلى الظهور، فان أسباب ظهور الشراكة تختلف وتعدد باختلاف وتعدد الحالات التي تمر بها المؤسسة كمعنى أساسي والسوق كحاوي لهذه المؤسسات ، من أهم المبررات التي تدفع المؤسسات إلى اختيار علاقات الشراكة على علاقات السوق أو العلاقات الداخلية التسلسلية هي المبررات التي تعتمد على نظرية تكاليف الصفقات التي قدمها O.WILLIAMSON في أبحاثه سنة 1975والتي استنتج من خلالها أن الصفقات التي تعقدها المؤسسة مع الموردين أو الزبائن بهدف الحصول على مستلزمات الإنتاج أو تصريف المنتجات ينتج عنها تكاليف تتحملها المؤسسة وكلما زادت هذه الصفقات ارتفعت

[1] عادل محمود الرشيد ادارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص دار النشر المنظمة العربية للتنمية الادارية القاهرة مصر دون طبعة 2006 ص 4.

التكاليف، وبغرض تخفيض تكاليف الصفقات لابد من البحث عن بديل آخر لعلاقة السوق، وهو ما يفسر توجه المؤسسات إلى الاعتماد على علاقات الشراكة[1].

وفي دراسة حديثة التناول من طرف أحد الباحثين قدم نموذج متكامل لاختيار علاقة الشراكة يأخذ بعين الاعتبار كل العوامل الداخلة في عملية الاختيار.

وحتى تكون عملية الاختيار أكثر منهجية لابد من الفصل بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية.

أولا : العوامل أو المحددات الداخلية [2]: هي كل العوامل أو الدوافع التي تجعلنا أو تحفزنا للتعاقد مع متعامل ما، إذا فهي مرتبطة بما يمكن أن تستفيد منه مؤسسة ما من خلال التعاقد وتتمثل في:

-تسعى للحصول على أكبر حصة في السوق، هذه الضرورة أدت إلى مهاجمة مباشرة لبقية الأطراف الموجودة في السوق هذا ما أدى إلى عزلة العديد من المؤسسات،وذلك بظهور البديل مما جعل تلك المؤسسات تبحث عن حلول من اجل العودة إلى السوق وتحقيق أهدافها المسطرة،وكحل لهذا المشكل عملت تلك المؤسسات على التقرب من مؤسسات أخرى(البديلة) من اجل العودة إلى السوق وذلك من خلال عقد الشراكة.

-البحث عن أكبر قدر من الاستقرار :تضمن الشراكة عن غيرها من العلاقات التجارية استقرار كبير بسببين أساسيين هما:

من جهة فهي تفتح مجال كبير لتقريب المستهلك المحلي وذلك من خلال تطوير التسويق وجودة الخدمات.

أما سبب ثاني فمن خلال تسييرها وأهدافها تحقق تضامن كبير بين الأطراف المتشاركين تتقوى من خلالها علاقات مستقرة[3] .

-الحاجة إلى نقل ضمني للمعارف العلمية والتكنولوجية :إن عدم تمكن أي مؤسسة من مواكبة تكنولوجيا ما أو تقنيات حديثة يجعلها عرضة لمشاكل متعددة، فمثلا هناك مشكل نشر سر المعارف التكنولوجية وبالتالي خطر التقليد والمنافسة، ومنه من الأفضل للمؤسسة اللجوء لعقود الشراكة كحل.

-عدم وضوح وعدم التأكد من نتائج النشاط :وتكون عند الخلط بين المهام في العمل .

-الطابع المتباين فيما يخص النشاط الممارس من قبل المؤسسة:عدم توفر الكفاءات والمهارات.

-الطابع الاستراتيجي للنشاط :الطابع الاستراتيجي للمؤسسة له علاقة بتحديد اختيار الشراكة .

ثانيا : العوامل أو المحددات الخارجية:نقصد بالعوامل الخارجية كل العوامل أو المتغيرات التي لها علاقة بمضمون النشاط والتي تفسر السبب الذي تلجا إليه مؤسستين إلى طريقتين مختلفتين للتعاون بالنسبة لنفس النشاط،

[1] باعو بن يخلف ,الشراكة كاستراتيجية لتنمية المؤسسة العمومية مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص المؤسسة المالية جامعة معسكر 2003.2004. ص 18-19.

[2] باعو بن يخلف نفس المرجع السابق ص 23-24

[3] M.kahn op cit p 135-137.

أو السبب الذي تتغير طرق التعاون بتغير الزمان والمكان مع بقاء مواصفات النشاط نفسها بدون تغيير، وفيما يلي بعض هذه العوامل:

- عدم التأكد من استمرار النشاط :كعدم تحمل تكاليف الاستثمار.
- تباعيه المؤسسة وارتباطها بأطراف خارجية لتنفيذ النشاط :تبعا للظروف الخارجية للمؤسسة.
- الحواجز التي تعيق الاعتماد على النمو الداخلي :عدم تمكن المؤسسة بقدرتها الداخلية بتحقيق النمو.

الفرع الثاني : صور الشراكة:

إن علاقات التعاون بين المؤسسات تدخل في إطار تنظيم المؤسسة على أساس الاتفاق والتقارب، وهذا النوع من التنظيم هو شكل من أشكال التنظيم ومن هنا يمكن التساؤل ماهية هذه العلاقات وكيفية ترتيبها .ومن المؤكد إن علاقات الشراكة تختلف حسب نوعية وحجم الشريك وكذا حسب الهدف من علاقة التعاون وهنا نكون أمام تعدد علاقات الشراكة التي سنقوم التطرق لبعض منها بالتفصيل.

أولا: إستراتيجية الكسب الخارجي (les politiques d'impartitions):

إن العديد من المؤسسات تلجا إلى عملاء مؤهلين من اجل الاعتماد عليهم في بعض مراحل الإنتاج كشركاء، من الناحية القانونية، يكون هؤلاء الشركاء عبارة عن موردين، مناولين، وكلاء معتمدين أصحاب رخص توزيع، مساهمين وذلك في العديد من الوظائف مثل الحراسة، ومعالجة المعلومات.

فيمكننا القول أن سياسة الكسب الخارجي هي عبارة عن علاقة شراكة التي تكمل عمل مؤسسة ما أي تعتمد هذه الأخيرة على طرف خارجي كي تقوم بأحد مراحل عملها [1] ، والاستعانة بمصادر خارجية مقابل التكامل من حيث الشركات، هي تقنية أو إستراتيجية تجمع شركات حيث تحتفظ كل شركة عن استقلالها وهذا كمفهوم لإستراتيجية

الكسب الخارجي، شركات توطيد ودمج أو استيعاب، وتستخدم أساليب مختلفة من قبل الشركات الاستعانة بمصادر خارجية في عقود التوزيع التجاري بشكل عام، فإن هذه العقود لا تتجاوز عشر سنوات. لهذه الأخيرة تقنيات مختلفة من الاستعانة بمصادر خارجية:

ثانيا:إشراك الاستغلال" الامتياز la franchise: هي اتفاق التعاون التجاري الاقتصادي الذي يتمثل في عقد مشترك بين المؤسسات، حيث يقوم المستغل Le franchiseur بالمساهمة بالعلامة التجارية التي يملكها والتي تتميز بمواصفات خاصة، مميزة وذات خبرة في مجال التوزيع وفي المقابل يقوم الطرف الثاني بالمشاركة بالاستثمارات المالية وكفاءته المهنية.

[1] باعو بن يخلف نفس المرجع السابق ص 26.

يمكن لهذا النوع من الشراكة أن يساعد المؤسسات الجزائرية على التنمية خارج الحدود الوطنية بمساعدة مؤسسات دولية معروفة في مجال التوزيع [1].

ثالثا: المناولة (la sous-traitance): هي الأكثر شيوعا كنوع للشراكة، حيث يمكن تعريفه اقتصاديا على انه تشارك مؤسسة ما مع مؤسسات أخرى لتنفيذ مشروع معين وذلك بالقيام بجزء معين من العمليات[2]، يتضح لدينا أن الشراء ليس كالمناولة، لان هذه الأخيرة تكون بناءا على طلب مؤسسة إلى مؤسسة معينة) المناول تتكفل بصنع الأجزاء المطلوبة حسب توجيهات محددة من طرف صاحب المؤسسة، فعلى صاحب الشركة المقدمة للطلب أن يعطي كل التوجيهات للشريك حتى يكون في المستوى ومن جهة أخرى يقدم دفتر توجيه به قوانين يستعان به في حالة وجود خلل [3].

رابعا: التموين النوعي :هو نوع أخر للشراكة يتمثل في مشاركة مؤسسة ما في صنع أحد أجزاء منتوج ما وذلك من خلال مساهمة الشريك المؤسسة الأصلية بتقنياته وعوامله من اجل صنع جزء مكمل للمنتوج النهائي.

خامسا: التوكيل أو العمولة:في هذه الحالة يقوم الشريك) المؤسسة الوكيلة (بالتعامل مع متعاملي المؤسسة صاحبة التوكيل وذلك بتأدية أحد الخدمات مثل وظيفة الشراء، البيع...الخ.

سادسا: منح الرخص وعقود الامتياز :هو عقد يمنح للمؤسسة الشريكة حق البيع الحصري في منطقة معينة مثال ذلك بيع عجلات السيارات في محطات البنزين.

سابعا: الشركات أو الفروع المختلطة (les joint-ventures):

عندما يستحضر لدينا مفهوم نقل التكنولوجيا فهنا نحن بصدد التحدث عن علاقة شراكة بين مؤسسة لها موارد ولكنها تفتقد للتكنولوجيا والابتكار لغرض التنمية الصناعية والتجارية.

ولقد أظهرت العديد من الدول النامية أن طرق نقا التكنولوجيا المتمثلة في شراء المصانع غير كافية لإحداث التنمية لذلك قبلت هذه الدول بإقامة فروع لهذه الشركات المبتكرة داخلها وهذا لما لها من خبرة وتقدم في التسيير وبإمكانها إحداث تغير في المؤسسة بطريقة إيجابية ومطورة.[4]

ومنه فان الشركات المختلطة هي عبارة عن مشروع مشترك أو شراكة من خلالها يمكن تجميع ثلاث عناصر:

المساهمة بالتكنولوجيا" الشريك المبدع أو المبتكر"، المساهمة في التصنيع والتسويق" شريك الأعمال أو التجاري"، والمساهمة برأس المال من باب تحمل المخاطر" الشريك الاستثماري"، فإذا كان هنا مشروع مشترك يضم العناصر

[1] M kahn. Op. cit. p 10.

[2] نضير رياض محمد الشحات،"الإدارة المالية والعولمة"،مصر،المكتبة العصرية،، 2001ص11 .

[3] Mquelennec de la sous-traitance au partenariat une approche nouvelle des relation interindustrielle.mai 2009 p10.

[4] باعو بن يخلف نفس المرجع السابق ص 32.

السابقة فهذا ما يعرف بالشراكة ولكن ليس من السهل للمشترك صاحب التكنولوجيا من المشاركة بدون أن يضمن عوائد، وفي نفس الوقت من أفضل أن يشارك حتى يزيح عبئ التفكير في البنى التحتية أو رؤوس الأموال المخاطرة، ونجد في هذا المفهوم كل من:

– المشترك المبتكر :ضرورة المحافظة دائما على براءة اختراع لكونها حاجة قانونية تخرج· عن نطاق التشارك، وحتى تكون هناك جذب للمشتركين (سرية الاختراع وتألقه تؤدي إلى جذب المشتركين).

– المشترك التجاري :يجب على المشترك أن يدرس السوق حتى يتمكن من معرفة ما إذا كان· المنتوج الذي سيدخله عليه التكنولوجيا سيحقق له أرباح.

– مشترك المستثمر :ومن المهم أن" الشريك الاستثماري "يكون على بينة من المخاطر الكامنة في الاستثمار، وينبغي أن يكون واضحا أن المشروع له مخاطر وأي وعد بالعائد على الاستثمار يجب أن يتحمله .

–ومن جهة أخرى الممارسات في إدارة الموارد البشرية من خلال الشراكات المختلطة قادرة على حل بعض المشاكل في مجال الأعمال التجارية، وخاصة في حالات الأزمات وعدم اليقين الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، حتى إذا كانت الشركة الأم غير قادرة على التحكم مباشرة تجنيد واختيار كبار الموظفين في المناصب الرئيسية في المشروع المشترك الدولية، فإنه لا يزال من الممكن بالنسبة لها لتنسيق أنشطة المشروع المشترك من قبل التأثير على تشكيل وتطوير الموظفين وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن ينظر إلى تدريب الموظفين المحليين من قبل الشركة الأجنبية الأم كوسيلة لنقل المعرفة الصحيحة والمعلومات الاجتماعية حيث قالFrayne وGeringer 1990 أن التدريب يمكن استخدامه للسيطرة على وظائف مختلفة في المشروع المشترك:

– التنشئة الاجتماعية للموظفين من خلال التدريب في اللغة والثقافات، وتحديد وتصحيح الأخطاء.

– التنمية للأنشطة من خلال تعليم الموظفين مهارات جديدة على الوضع الحالي أو موقف آخر في المؤسسة وبالتالي، يمكن للشركة الأم المشاركة في تطوير وإدخال برامج إعادة التطوير للموظفين لتحسين الكفاءة والخبرة لإدارة المشروع المشترك، وبالتالي يؤثر على أداءهم.

المبحث الثاني : مشروع كابيدال كآلية لبعث الاستثمار في الجزائر

في سياق الإصلاحات المؤسساتية الكبرى التي اضطلعت بها الجزائر في السنوات الأخيرة وبصفة خاصة إدماج الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات الإقليمية في دستور 2016،[1] بادرت الحكومة الجزائرية بمشروع بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD يرمي إلى إشراك المواطنين والمجتمع المدني في التسيير البلدي ومسار التنمية المحلية والمستدامة والمندمجة، أطلق عليه اختصارا اسم " مشروع كابدال "، فما هي حقيقة هذا المشروع؟ وفيما تتمثل أهدافه؟نحددها في المطلب الاول وإلى أي نطاق يمتد تطبيقه؟ في المطلب الثاني.

[1] قانون رقم 16-01المؤرخ في 26جمادى الأولى 1437الموافق ل 06مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري ، جريدة رسمية عدد 14الصادر في 27جمادى الأولى 1437الموافق ل 07مارس2016 .

المطلب الأول : ماهية مشروع (كابدال)

سنتناول في هذا المطلب تعريف لمشروع كابدال او ما يعرف ببرنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية من اجل إرساء مبادئ الديمقراطية التشاركية وذلك في الفرع الأول أما الفرع الثاني فخصصناه لأهداف هذا المشروع.

الفرع الأول: تعريف بالمشروع (كابدال)

برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية المعروف اختصارا بمشروع (كابدال) (Cap DeL) "Programme de renforcement des Capacités des acteurs du Développement Local"[1]

هو برنامج تشرف عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتمويل يقدر بحوالي 11 مليون يورو، تساهم الحكومة الجزائرية ب: 2839320 يورو، والاتحاد الأوروبي ب :7700000 يورو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ب :19000 يورو .[2]

وهذه الشراكة تمثل السند التقني الذي يتلخص في جلب الخبرة وتسيير المشاريع بحيث:

-تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية باسم الحكومة الجزائرية بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث الحكامة والتنمية الاقتصادية المحلية.

-تنضم وزارة الشؤون الخارجية إلى المشروع كشريك لإفادة الجزائر وجماعاتها الإقليمية من تجارب ناجحة عبر العالم في مجال التنمية المحلية التشاورية ، من أجل بناء نموذج جزائري فعال ومن ثم الترويج له دوليا.

-يساهم الاتحاد الأوروبي بتجربته ودعمه المالي، بصفته مرقيا للتنمية الإقليمية كأداة للحكامة الراشدة، وكذا بتجارب أقاليم دوله الأعضاء في تنفيذ السياسات الإقليمية.

-ويساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بخبرة عقود في دعم التنمية المحلية عبر جميع أنحاء العالم وكذا في تنفيذ السياسات العمومية في الجزائر .

وتحت شعار" ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية "يسعى برنامج (كابدال) إلى دعم الفاعلين المحليين المكونين من الأصناف التالية:

-الفاعلون الأساسين :وهم المنتخبون والإدارة المحلية.

-المجتمع المدني :وهم جمعيات المجتمع المدني وسائر المواطنين غير المهيكلين داخل الجمعيات.

-كل التنظيمات المهنية والحرفية والمتعاملون الاقتصاديون المحليون.

[1] برنامج الامم المتحدة للتنمية في الجزائر *الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية*.

[2] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **بطاقة تعريفية بمشروع(كابدال)** متوفر بتاريخ 25-03-2019 على موقع الوزارة على الرابط : http://www.interieur.gov.dz/images/Fiche-Infos-ARABE.pdf

والمغزى من البرنامج هو دمج هؤلاء الفاعلين المحليين في إدارة التنمية المحلية المستدامة على المستوى البلدي، وهذا من أجل الدعم الاقتصادي للجماعات المحلية .

وما يمكن ملاحظته مبدئيا على البرنامج أنه قد ضم مختلف الأطياف الممثلة للمجتمع المحلي من إدارة ومنتخبين محليين ومواطنين وجمعيات ومتعاملين اقتصاديين مما يجعله شاملا من حيث الأطراف المعنية بالدعم، وأما من ناحية الأطراف الداعمة للبرنامج وهي برنامج الأمم المتحدة للتنمية والاتحاد الأوروبي إلى جانب الحكومة الجزائرية، فنتساءل هنا لماذا اللجوء إلى داعمين من خارج الجزائر؟ .هل تفتقر الجزائر إلى خبراء ليضعوا لها البرامج والخطط التنموية؟ .وإن برزنا التدخل بالحاجة إلى التمويل، فإن هذا قطعا لا يبرر تدخل هيئات خارجية في السياسة الداخلية والمحلية للجزائر الأمر، الذي يحسب تدخلا في السيادة الوطنية[1].

الفرع الثاني : أهداف البرنامج

حسب الجهات الراعية للبرنامج، فإن (كابدال) يهدف إلى تهيئة الظروف الملائمة من أجل حكامة بلدية تشاورية مهتمة بتطلعات المواطنين ومبنية على الشفافية والمشاركة .وستختبر هذه المقاربة) النموذجية على مدى أربع سنوات) من بداية 2017 إلى نهاية 2020 في عشر بلديات نموذجية عبر التراب الوطني لاستخلاص الدروس والممارسات الجيدة على المستوى المحلي ومن ثم رفعها إلى المستوى المركزي لكي تعمم بعد ذلك على جميع بلديات الوطن .[2]

فالهدف الرئيسي إذن للبرنامج هو دعم قدرات الفاعلين المحليين خاصة النساء والشباب من أجل ترقية مشاركة المواطن في التخطيط المحلي بصورة شفافة وتسهيل التفاعل بين مختلف الأطراف في إقليم البلدية .وهكذا يتبين أن أبعاد البرنامج تشمل مجالين رئيسيين هما الديمقراطية التشاركية من جهة والتنمية الاقتصادية المحلية والمستدامة من جهة أخرى، وهذا بتعزيز قدرات الفئات المختلفة من الناحية المادية والتكوينية على مدار أربع سنوات وفي عشر بلديا . والملاحظ أن القائمين على هذه المبادرة قد أحسنوا التركيز على هذين المجالين الحيويين على المستوى المحلي والذي يكمل كل منهما الآخر، فالديمقراطية التشاركية تسمح بطرح أفكار المجتمع المدني أمام الإدارة المحلية بخصوص انشغالات الشارع في كافة الميادين وخاصة منها التنمية المحلية، والإدارة المحلية بدورها ستتخذ القرارات والمخططات برؤية تشاركية بما يخدم أهداف التنمية المحلية عن طريق خلق موارد اقتصادية دائمة بعيدا عن الاتكال على مخصصات

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية حوار مع السيد محمد مدير برنامج كالدال في برنامج ضيف الصباح على القناة الاولى للاذاعة الجزائرية اجري بتاريخ 09-03-2017.متوفر على قناة وزارة الداخلية بموقع يوتوب:
https://www.youtube.com/watch?v=_Rdqh0wSuIQ

[2] وزارة الداخلية والجماعات المحلية حوار مع السيد محمد مدير برنامج كابدال نفس المرجع.

ومخططات الحكومة المركزية الموجهة للبلدية، وهذه الديناميكية المتكاملة من شأنها دفع عجلة الاقتصاد من ناحية وتعزيز ثقة المواطن في الإدارة تفعيلا للحكامة الراشدة.

المطلب الثاني: نطاق تطبيق برنامج (كابدال)

يطبق برنامج (كابدال) من الناحية الجغرافية على 10 بلديات نموذجية، ومن الناحية الزمنية يطبق على مدار أربع سنوات، أما من الناحية الموضوعية فيتضمن أربعة محاور أساسية:

الفرع الأول : النطاق الجغرافي للبرنامج.

يشمل البرنامج عشر بلديات نموذجية عبر التراب الوطني هي: بلدية تيميمون بولاية أدرار حيث كانت الانطلاقة منها، بلدية أولاد بن عبد القادر بولاية الشلف، بلدية بني معوش بولاية بجاية، بلدية غزوات بولاية تلمسان، بلدية تيقزيرت بولاية تيزي وزو، بلدية مسعد ولاية الجلفة، بلدية جميلة بولاية سطيف، بلدية جانت بولاية اليزي، بلدية الخروب بولاية قسنطينة وبلدية بابار بولاية خنشلة.

حيث تم اختيار هذه البلديات كعينة أولية لتمثل ثراء وتنوع الإقليم الوطني من حيث الطبيعة والجغرافيا والثقافة والتراث والخصوصية الاقتصادية لكل إقليم ومستواه التنموي .فمنها بلديات ساحلية، جبلية من الهضاب العليا والسهوب وأخرى من الجنوب الكبير، وستشكل هذه البلديات النموذجية العشر حقول تجارب ملائمة لتنفيذ مقاربة كابدال النموذجية بحيث ستتم الاستفادة من التجارب الناجحة والممارسات الجيدة لتلك البلديات نماذج تتبناها بلديات أخرى عبر التراب الوطني مشابهة لها من حيث المقومات مستقبلا[1] .

في الحقيقة يؤخذ على البرنامج اقتصاره على عشر بلديات من أصل 1541 بلدية في كل التراب الوطني، فهي تشكل نسبة ضئيلة جدا الأمر الذي يخلق جوا من اللامساواة بين الجماعات الإقليمية.

وعلى الرغم من أن إدارة المشروع تبرر انتقاءها لتلك البلديات بصورة تضمن التنوع الذي يعرفه التراب الوطني من حيث مساحة كل بلدية وإمكانياتها المادية والبشرية وموقعها الجغرافي، إلا أنه لا يخفى تعطش كل البلديات الجزائرية لمثل هذا الدعم المالي والتقني خاصة البلديات النائية المهمشة، ولكن ما يخفف من وطأة هذه اللامساواة وعدم التكافؤ في الفرص عزم الحكومة على تعميم المبادرة– إن نجحت – على كل البلديات مستقبلا وهذا ما نتمناه فعلا.

ومع ذلك لا يمكن إنكار أن اختيار عشر بلديات نموذجية فقط يعد خيارا استراتيجيا من طرف الحكومة على اعتبارها عينات مصغرة يمكن التحكم بها وتركيز الجهود عليها مع الأخذ في الحسبان أنها التجربة الأولى من نوعها في الجزائر لتصبح هذه العينات مستقبلا نماذج يحتذى بها في مجال الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة.

[1] موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية المرجع السابق ذكره.

الفرع الثاني : النطاق الزمني للمشروع:

كما سبق وأشرنا فإن المشروع يمتد لأربع سنوات، حيث انطلق فعليا بتاريخ2017/01/16 خلال ورشة انطلاق مشروع دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية[1] ، التي تم فيها إعلان الانطلاقة الرسمية للبرنامج، ويمتد البرنامج إلى نهاية سنة 2020 وهو تاريخ انتهاء تنفيذه .

وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد أن فترة الأربع سنوات فترة معقولة ومنطقية فهي متوسطة المدى من ناحية، وتتزامن مع نهاية عهدة المجالس المحلية المنتخبة التي بدأت أواخر 2017 مما سيتيح للمنتخبين المحليين في البلديات النموذجية الاستفادة القصوى من البرنامج خلال فترة انتخابهم، حيث سيعايشون كل خطوات تنفيذه.

الفرع الثالث : النطاق الموضوعي للبرنامج:

من أجل دمج الفاعلين المحليين في إدارة التنمية المحلية على المستوى البلدي من جهة، ولغاية الدعم الاقتصادي للجماعات المحلية من جهة أخرى، تضمن برنامج (كابدال) أربعة محاور أساسية تتمثل فيما يلي:

-الديمقراطية التشاركية.

-تحسين وعصرنة المرفق العام.

-التنمية الاقتصادية المحلية.

-تسيير المخاطر البيئية الكبرى.

الفرع الرابع: برنامج (كابدال) كالية لاستقطاب الاستثمار

يأمل القائمون على برنامج (كابدال) وكذلك السلطات المحلية والمواطنون في البلديات النموذجية أن يحقق طموحاتهم على مستوى التنمية المستدامة والديمقراطية التشاورية، حيث يرتقب أن يحقق جملة من النتائج في أبعاد شتى نبرزها فيما يلي:

من المنتظر أن تشكل النشاطات التي يطورها البرنامج أدوات بيداغوجية وحقولا لتجربة ممارسات ديمقراطية محلية جديدة، تساهم في إبراز وتعزيز الرابط المدني بين المواطنين وتقوية شعورهم بالانتماء لجماعتهم المحلية، مخففة بذلك من التوترات الاجتماعية ومعززة لفكرة" التعايش المشترك."

-من المتوقع أن يساهم البرنامج في تجسيد الحكامة التشاورية عبر غرس الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة المواطنة.

-كما ينتظر أيضا من المشروع تثمين دور الحركة الجمعوية المحلية لما تشكله من وسيلة لإيقاظ ضمير المواطنة، إذ تشكل الجمعيات وبحق" مدارس للديمقراطية "وذلك لما توفره من مجال لتعلم الممارسات الديمقراطية والمساهمة في تعزيز العلاقات المدنية والاجتماعية بين المواطنين وتحفيز مشاركتهم في الحياة المدنية المحلية.

برنامج كابدال أيضا وضع نظام دقيق لتفادي مختلف الكوارث والمخاطر الكبرى وحماية المواطنين ومنشآتهم ومصالحهم من كافة الأخطار.

[1] حمراني نذير مشروع واعد لترقية واقتراب جديد للتنمية المحلية، منشور على الموقع الرسمي لوزارة الداخلية المرجع السابق .

من المنتظر حصول تطور في تحسين الخدمة العمومية للإدارة المحلية ومحاربة كل أشكال البيروقراطية لا سيما عبر استعمال تكنولوجيات الإعلام والانتقال إلى مرحلة الإدارة الإلكترونية من خلال تعميم مواقع الإنترنت والرسائل الإلكترونية، الخدمات عبر الخط، الأرقام الخضراء، المتابعة الإلكترونية للملفات وغيرها...

أخيرا ينتظر من كابدال تحقيق الاستغلال العقلاني والمنصف والفعال للموارد وتعزيز الدور الاقتصادي للجماعات الإقليمية، وذلك

بوضع جباية محلية ملائمة وتثمين أكبر للممتلكات المحلية وهذا كله من شأنه خلق اقتصاد محلي تضامني ومتنوع يرتكز على استغلال أمثل وعقلاني لمكونات الأقاليم المحلية.

-يعد ضمانة هامة من ضمانات الاستثمار وبعث الاستثمار المحلي والدولي.

الامتيازات الضريبية الممنوحة في ضل هذا المشروع تجعل منه مثال حول المشاريع التنموية .

الخاتمة

من خلال ما تقدم وصلنا إلى تقديم صورة ولو مبسطة عن البرنامج الذي خصصت له ميزانية ضخمة من أجل تعزيز ودعم قدرات الفاعلين المحليين في مجال ديمقراطية التشاركية ودفع عجلة التنمية المحلية المستدامة، وبإدارة ثلاثية لبرنامج كابدال رأينا كيف أن:

1- برنامج كابدال يتيح الفرصة لممثلي المجتمع المدني في المشاركة جنبا إلى جنب مع المجلس المنتخب عبر هيئات تشاورية لتحديد رؤية مشتركة لمستقبل البلدية على المدى المتوسط.

2- يدعم البرنامج تحديث وتبسيط الخدمات الإدارية وتطوير استخدام التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال لتبسيط الإجراءات الإدارية.

3- يساهم البرنامج في الارتقاء بالتنمية الاقتصادية المحلية من المنطق السلبي المبني على الاتكال واستهلاك الميزانية إلى منطق نشط من خلال الثروة والمداخيل المستدامة.

ومن أجل تفعيل أكثر للبرنامج نوصي بما يلي:

1- ضرورة نشر التوعية بين أوساط المجتمع المدني بغرض التفاعل مع نشاطات البرنامج والاستجابة للدعوات الموجهة إلى الفئات المختلفة للمشاركة في دفع عجلة التنمية المحلية المستدامة وتحقيق الديمقراطية التشاركية.

2-التركيز على لجان الأحياء كخلية أولية وحلقة وصل بين الإدارة المحلية والمجتمع المحلي باعتبارها الممثل الأقرب للسكان المحليين.

3-توسيع نطاق الشراكة لجلب رؤوس الأموال للاستثمار في قطاعات البنية التحتية والاستفادة خاصة من التكنولوجيا المتقدمة التي تقدمها الشركات العالمية الكبرى في مجالات اختصاصها، وكذلك الاستفادة من خبرات في مجال الإدارة والتسيير.

4-عن شروط الاندماج في اقتصاد السوق تقتضي من الدولة أن تتخلى أكثر فأكثر عن لعب دور القوة العمومية المسيرة للاقتصاد ودون أن تضطلع بدور الموجه والمنظم والمراقب للحياة الاقتصادية بما يضمن حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتشجيع المبادرات وتحرير الطاقات .

5-رسم إستراتيجية خوصصة واضحة المعالم محددة الأهداف مستقرة باستقرار المؤسسات بحيث لا تتأثر بتعاقب الحكومات والمسؤولين.

قائمة المصادر والمراجع المعتمد عليها:

الكتب:

1- عادل محمود الرشيد ادارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص دار النشر المنظمة العربية للتنمية الادارية القاهرة مصر دون طبعة 2006.

2- نضير رياض محمد الشحات،"الإدارة المالية والعولمة"،مصر،المكتبة العصرية،، 2001.

الكتب باللغة الاجنبية:

1-M.boisclair et l. dallaire . les defis du partenariat dans les administrations publiques . presse de l'université de quebec .canada 2008.

2-M.kahn * frenchise et partenariat* developer ou integrer un reseau d'enereigne en commerce organique independent .dunod paris 5eme edition 2009.

3-Mquelennec de la sous-traitance au partenariat une approche nouvelle des relation interindustrielle.mai 2009.

– مذكرات.

– باعو بن يخلف ,الشراكة كاستراتيجية لتنمية المؤسسة العمومية مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص المؤسسة المالية جامعة معسكر 2003.2004.

– مونيس نادية تحت اشراف د.مختاري فيصل مذكرة تخرج ماستر تخصص اقتصاد عمومي تحت عنوان الشراكة قطاع عام خاص. تلمسان في 2014.

– النصوص قانونية:

1-قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20يونيو 2011 يتعلق بالبلدية , ج.ر رقم 37 , 3 يوليو 2011.

2-قانون رقم 16-01المؤرخ في 26جمادى الأولى 1437الموافق ل 06مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري ، جريدة رسمية عدد 14الصادر في 27جمادى الأولى 1437الموافق ل 07مارس2016 .

المواقع الالكترونية:

1-وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **بطاقة تعريفية بمشروع(كابدال)** متوفر بتاريخ 25-03-2019 على موقع الوزارة على الرابط :

.http://www.interieur.gov.dz/images/Fiche-Infos-ARABE.pdf

2-وزارة الداخلية والجماعات المحلية حوار مع السيد محمد مدير برنامج كالدال في برنامج ضيف الصباح على القناة الاولى للاذاعة الجزائرية اجري بتاريخ 09-03-2017.متوفر على قناة وزارة الداخلية بموقع يوتوب:

https://www.youtube.com/watch?v=_Rdqh0wSuIQ